



لمحة عامة عن الاقتصاد الفلسطيني

إعداد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس

نيسان 2010

© 2010 حقوق النشر محفوظة

المحتويات

1	مؤشرات سكانية
3	الحسابات القومية
4	خصائص سوق العمل
5	المالية العامة
7	سوق الأوراق المالية
9	التطورات المصرفية
10	التعليم

لمحة عامة عن الاقتصاد الفلسطيني

1- مؤشرات سكانية

منذ صدور نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2007، أجريت العديد من الدراسات والأوراق البحثية التي تناولت محاور محددة استناداً لهذه النتائج واهتمت بها. وبالرغم من هذا الاهتمام، إلا أنّ محاور عديدة لم تأخذ حقيها في البحث والتحليل، ومثال ذلك التغيرات التي طرأت على التفاوت في المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بين التعدادين (1997 و2007). وسنخصص هذا الجزء من التقرير السنوي لاستخلاص أهم الاختلافات في المؤشرات بين المنطقتين، والتغيرات التي طرأت عليها بين التعدادين.

الزيادة السكانية

تظهر نتائج التعداد اختلافاً في التوزيع النسبي للسكان ما بين التعدادين، إذ شهد العقد الماضي نمواً في عدد سكان قطاع غزة بوتيرة أسرع من نمو السكان في الضفة الغربية؛ مما أدى إلى زيادة في الوزن النسبي لسكان قطاع غزة بحوالي نقطتين مئويتين من 35.6% إلى 37.6%. وقد بلغت الزيادة السكانية للفترة 1997-2007 في الضفة الغربية 30%، بينما بلغت 41.4% في قطاع غزة (انظر جدول 1).

جدول 1: السكان في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة في العامين 1997 و2007

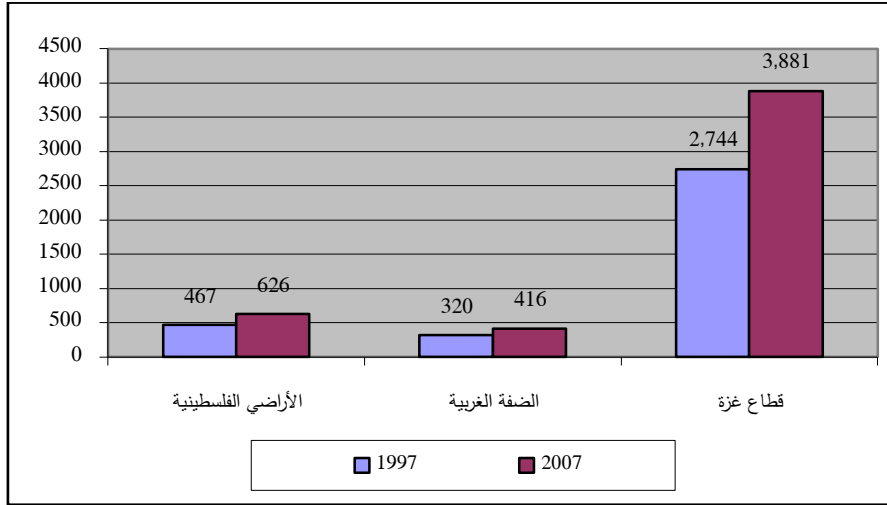
نسبة الزيادة السكانية بين التعدادين (%)	التغير في أوزان السكان بين التعدادين (نقطة مئوية)	نسبة المنطقة من مجموع السكان الكلي (%)		عدد السكان		البند
		2007	1997	2007	1997	
34.0	-	100	100	3,767,126	2,811,878	الأراضي الفلسطينية
30.0	-2.0	62.4	64.4	2,350,583	1,810,309	الضفة الغربية
41.4	2.0	37.6	35.6	1,416,543	1,001,569	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 و2007.

الكثافة السكانية

بلغت الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 (467 شخصاً لكل كم²). وتزيد الكثافة السكانية في قطاع غزة (2744 شخصاً لكل كم²) بحوالي 8.5 أضعاف مثلتها في الضفة الغربية (320 شخصاً لكل كم²). وبعد عشر سنوات، ونتيجة للزيادة السكانية في قطاع غزة التي فاقت نظيرتها في الضفة فقد ازدادت الفجوة في الكثافة السكانية بين المنطقتين لتصل إلى 9.3 أضعاف، وبواقع (3881 شخصاً لكل كم²) في قطاع غزة مقابل (416 شخصاً لكل كم²) في الضفة الغربية (انظر شكل 1).

شكل 1: الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة للعامين 1997 و2007



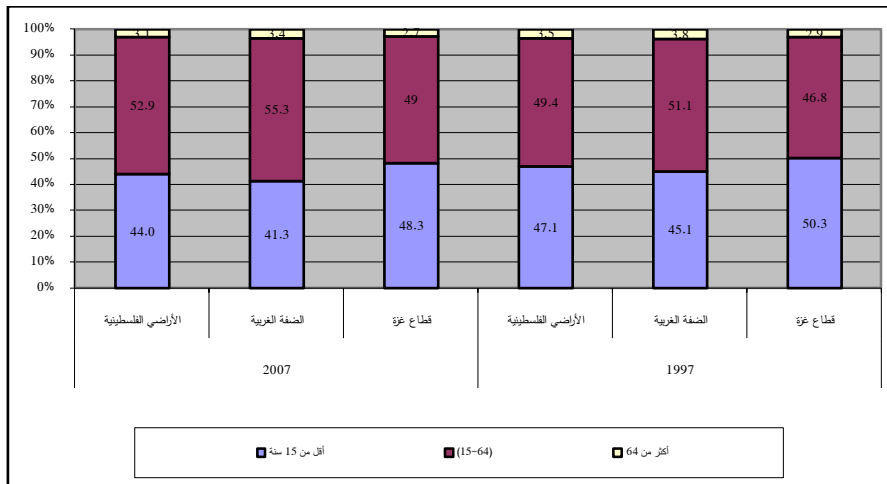
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 و2007.

التركيب العمري

يتضح من التركيب السكاني للمجتمع الفلسطيني وفقاً لنتائج التعدادين، ببلوغ مجتمع فتي مقارنة بغيره من المجتمعات. إذ بلغت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (15-64) سنة 49.4% من إجمالي السكان. وتزيد النسبة في الضفة الغربية لتصل إلى 51.1% مقابل 46.8% في قطاع غزة. وبعد عشر سنوات يلاحظ حدوث تغير على التركيب العمري للسكان، حيث ارتفعت نسبة السكان في هذه الفئة خلال تعداد العام 2007 لتبلغ 52.9%، وارتفعت النسبة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لتبلغ 55.3% و49.0% على التوالي. وطالت التغيرات الفئات العمرية الأخرى، حيث طرأ انخفاض على نسبة الأفراد في هذه الفئات على مستوى الأراضي الفلسطينية وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالنتيجة فإن عبء الإعالة¹ يكون قد انخفض بين التعدادين. (انظر شكل 2).

شكل 2: التركيب العمري للسكان في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة للعامين 1997 و2007

نسبة مئوية



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 و2007.

¹ يشير عبء الإعالة إلى عدد الأفراد خارج قوة العمل الذين يعيّلهم العاملون، ويتم حسابه بقسمة عدد السكان إلى عدد العاملين الكلي.

2- الحسابات القومية

شهد الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية تحسناً نسبياً في العامين 2007 و2008 بعد الانخفاض الكبير الذي طال معظم المؤشرات الاقتصادية في العام 2006. ويجدر التنويه إلى أن النمو الاقتصادي المسجل في العام 2008 بنسبة 5.9% كاد يكون أكبر لولا الانخفاض الحاد في الناتج المحلي المتحقق في الربع الرابع من العام؛ إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والأضرار المصاحبة له. واستمر التحسن في العام 2009، حيث بلغ الناتج المحلي 5147.2 مليون دولار وبنسبة نمو بنحو 6.8% عن العام السابق. وصاحب هذا النمو تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 3.7% (انظر جدول 2، وشكل 3).

جدول 2: النمو الاقتصادي للأعوام 2002-2009

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن.م.ج بالأسعار الثابتة (مليون دولار)*	4,511.7	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
معدل نمو ن.م.ج (%)	8.8	(13.3)	14.9	12.0	8.6	(5.2)	5.4	5.9	6.8
نصيب الفرد من ن.م.ج (دولار أمريكي)	1,640.3	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,340.4	1,389.9
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج (%)	5.3	(15.8)	11.6	8.8	5.3	(8.1)	2.2	2.9	3.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

* البيانات بالأسعار الثابتة. وسنة الأساس لبيانات الأعوام (1999-2003) هي 1997، أما سنة الأساس لبيانات الأعوام (2004-2009) فهي 2004. وبيانات العام 2009 أولية وعرضة للتقيح.

- الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

أما ما يتعلق بمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي، فلم تطرأ تغييرات تذكر خلال العام 2009. والتغير الأبرز في حصة الأنشطة هو الانخفاض الذي طال قطاع الزراعة، حيث انخفضت مساهمته في الناتج المحلي من 5.9% إلى 4.8%. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى موسم الزيتون غير الجيد هذا العام وهو المكون الرئيس للقطاع الزراعي، فقد انعكس بدوره على تراجع حصة الزراعة في التشغيل خلال العام 2009 كما سيرد لاحقاً في البند المتعلق بسوق العمل. من جهة أخرى، ارتفعت مساهمة قطاع الإنشاءات من 6.5% إلى 7.4% خلال العام 2009 أو ما قيمته 68 مليون دولار، وذلك مؤشر على التحسن النسبي في البيئة الاستثمارية في مجال البناء وتعدد المشاريع الإسكانية بشكل ملحوظ، وإنجاز جزء مهم منها في العام 2009 (انظر جدول 3).

جدول 3: مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2008 و2009

النشاط الاقتصادي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
	2008
	2009*

² تعتبر مساهمة الزراعة في الناتج المحلي منخفضة نسبياً مقارنة بنسبة العاملين بالزراعة إلى إجمالي العاملين حيث بلغت خلال العام 2009 حوالي 11.6%. ما يشير إلى انخفاض إنتاجية العاملين في هذا القطاع. ولا تتلاءم هذه النتيجة مع المعطيات على الأرض، حيث يلاحظ ارتفاع تركيز على استخدام الآلات وأتماط الإنتاج الحديثة في الإنتاج الزراعي. ومن المتوقع بالتالي حدوث ارتفاع تدريجي على إنتاجية العاملين في الزراعة خلافاً للبيانات والأرقام المتاحة.

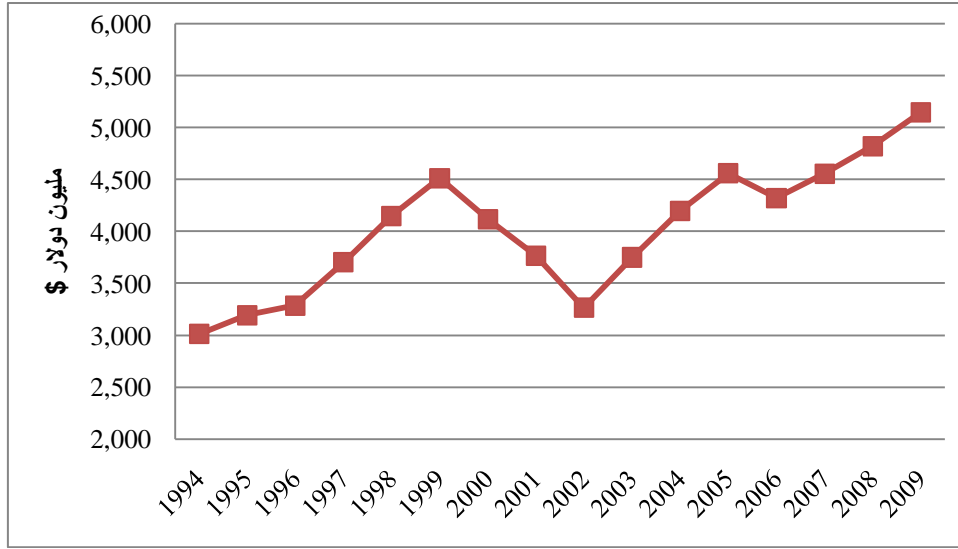
النشاط الاقتصادي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
الزراعة وصيد الأسماك	5.9
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	14.9
الإنتاجات	6.5
الخدمات	36.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009. إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

* البيانات أولية وعرضة للتقحيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

- المجموع الكلي للنسب لا يساوي 100%، إذ يضم الجدول أهم الأنشطة الاقتصادية فقط وليس كلها.

شكل 3: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1994-2009



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، سنوات متعددة، رام الله-فلسطين.

3- خصائص القوى العاملة³

نظراً لبيانات القوى العاملة للعام 2009 حدوث تحسن نسبي في مؤشرات سوق العمل. فقد ارتفعت نسبة المشاركة في الأراضي الفلسطينية لتبلغ 41.6% مقارنة بـ 41.3% عام 2008، بواقع 43.8% في الضفة و37.6% في قطاع غزة. ونجم الارتفاع في نسبة المشاركة عن تزايد أعداد الأفراد الداخلين لسوق العمل بنحو 76 ألف شخص، ليصل إلى 951 ألف شخص. وارتفعت نسبة مشاركة الإناث من 15.2% إلى 15.5% بين العام لهن. وتوزع الأفراد داخل القوى العاملة بين عامل وعاطل عن العمل، حيث بلغ عدد العاملين 718 ألفاً مرتفعاً بنحو 70 ألف عامل عن العام السابق، في حين بلغ عدد العاطلين عن العمل 233 ألف شخص. وبالتالي، بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية 24.5% مقارنة بمعدل 26% في العام السابق، وواقع 17.8% في الضفة و38.6% في غزة.

في ظل الارتفاع الكبير في العدد الإجمالي للعاملين من 648 ألفاً إلى 718 ألف عامل، استوعب القطاع العام أكثر من 20 ألف عامل إضافي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2009 ليصل عدد العاملين في القطاع العام إلى حوالي 180 ألفاً

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2009.

لترتفع مساهمته في التشغيل من 24.7% إلى 25.2% مقارنة بالعام السابق⁴. في المقابل، انخفضت مساهمة القطاع الخاص في استيعاب العاملين لتصل إلى 60.5% بعد أن كانت 63.8% عام 2008، كما انخفض عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات في العام 2009 بنحو ألف عامل مقارنة مع العام السابق لـ 73.6 ألف عامل. وبلغت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات من إجمالي العاملين من 11.5% في 2008 إلى 10.3% في 2009 وذلك نتيجة الإغلاقات الإسرائيلية واستمرار أعمال البناء في جدار الفصل العنصري.

وبالنسبة لتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية ومكان العمل فيظهر (الجدول 4) انخفاضاً ملحوظاً في مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب الأيدي العاملة، حيث انخفضت حصته في التشغيل من 13.4% عام 2008 إلى 11.8% عام 2009. ويبدو أن تفاقم الإجراءات الإسرائيلية لجهة مصادرة الأراضي واستكمال البناء في جدار الفصل العنصري، والضغوطات على تزويد الفلسطينيين بالمياه للاستخدامات المختلفة، إضافة إلى تردي موسم الزيتون للعام السابق، تعتبر من العوامل المؤثرة في تراجع حصة الزراعة في التشغيل إلى المستويات التي كانت سائدة في العام 2001. ويأتي هذا التراجع بعد فترة من التحسن المستمر في السنوات السابقة وحتى العام 2006، حيث وصلت النسبة في حينه لأكثر من 16%. في المقابل، ارتفعت حصة قطاع الانشاءات من 10.9% إلى 11.7% بين العامين 2008 و2009.

جدول 4: عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية موزعين حسب مكان العمل للعامين 2008 و2009

(نسبة مئوية)

القطاع الاقتصادي	الضفة الغربية		قطاع غزة		إسرائيل والمستوطنات		المجموع	
	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008
الزراعة	14.2	15.7	6.4	10.7	10.7	6.9	13.4	11.8
الصناعة	14.4	14.6	5.4	4.4	15.2	16.1	12.1	12.1
البناء	10.3	8.9	0.9	0.9	49.1	44.3	10.9	11.7
التجارة	20.1	21.1	18.3	18.6	14.8	19.5	20.2	19.1
المواصلات	6.0	5.2	5.7	5.2	3.9	2.8	5.0	5.7
الخدمات والقطاعات الأخرى	35.0	34.5	63.3	60.2	6.3	10.4	38.4	39.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2008، متوسط الأرباع الثلاثة الأولى 2009.

4- المالية العامة⁵

شهد العام 2009 ارتفاعاً طفيفاً في صافي الإيرادات الكلية. وتشير البيانات التفصيلية إلى أن إيرادات المقاصة انخفضت بنحو 19 مليون دولار، أو ما نسبته 1.7% عن العام السابق، في حين ارتفعت الإيرادات المحلية من 562 مليون دولار إلى 585 مليوناً. وشهدت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً بنحو 47 مليون دولار، وكان من المتوقع أن يكون الارتفاع أكبر بسبب توريد مبلغ 100 مليون دولار لحساب الخزينة كرسوم لرخصة مزاوله المهنة بعد اندماج شركتي زين وجوال للاتصالات الخلوية

⁴ بلغ العدد الإجمالي للعاملين في القطاع الحكومي وفقاً لبيانات وزارة المالية 146 ألف موظف، وهو أقل بكثير من العدد المشار إليه في بيانات الإحصاء. ويرجع هذا الاختلاف نتيجة اعتماد وزارة المالية في تقديراتها على كشوفات الرواتب خلافاً للمنهاجية التي يتبعها الإحصاء التي تعتمد على إجابات أفراد العينة المستطلعة. ويمكن أن يعزى الاختلاف أيضاً إلى عدم احتساب وزارة المالية في رام الله للموظفين الجدد في الحكومة المقالة في غزة.

⁵ موقع وزارة المالية: www.pmf.ps

ارتفعت النفقات الجارية في العام 2009 مقارنة بالعام السابق ونسبة بلغت 5.7%، لتبلغ 3047 مليون دولار. وارتفعت فاتورة الرواتب والأجور أيضاً بنحو 14 مليون دولار. في المقابل، تراجع بند صافي الإقراض بنحو 73 مليون دولار. أما النفقات التطويرية التي يتم تمويل غالبيتها من المساعدات الخارجية، فقد ارتفعت بحوالي 150 مليون دولار، وبلغت 400 مليون دولار.

وكمحصلة للتغيرات الحاصلة في بندي الإيرادات والنفقات، فقد بلغ عجز الموازنة الجاري 1450 مليون دولار، يضاف لها مبلغ 400 مليون دولار لتمويل النفقات التطويرية. وبذلك يكون إجمالي العجز في موازنة العام 2009 هو 1850 مليون دولار. وشكّل هذا العجز 28% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في ذلك العام. وتم تمويل جزء من هذا العجز عن طريق التمويل الخارجي الموجه لدعم الموازنة الجارية، ويمبلغ 1368 مليون دولار. إضافة إلى مبلغ 205 مليون دولار للتمويل التطويري. ولم تستطع الحكومة سد العجز المتراكم خلال العام، فاقتضت 176 مليون دولار من البنوك المحلية لتغطية العجز (انظر جدول 5).

جدول 5: تطور الإيرادات العامة للعامين 2008، 2009

		(مليون دولار)		
النسبة التغير (%)	2009	2008		البند
4.1	585	562		الإيرادات المحلية
10.3	301	273		الإيرادات الضريبية
20.1	281	234		الإيرادات غير الضريبية
(94.5)	3	55		توزيعات الأرباح
(1.7)	1103	1,122		إيرادات المقاصة
0.2	1688	1,684		مجموع الإيرادات الجارية
1.8	1597	1,568		إجمالي صافي الإيرادات*
1.0	1467	1453		الأجور والرواتب
22.6	1206	984		نفقات غير الأجور
(16.3)	374	447		صافي الإقراض
5.7	3047	2884		إجمالي النفقات وصافي الإقراض
10.2	(1450)	(1316)		الفائض (العجز) الجاري
60.0	400	250		النفقات التطويرية
18.1	(1850)	(1566)		الفائض (العجز) الكلي قبل الدعم
(22.4)	1368	1763		منح لدعم الموازنة
(18.0)	205	250		منح لدعم المشاريع التطويرية

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، كانون أول 2008.

* يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الردييات الضريبية منها.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة

5- سوق الأوراق المالية⁶

⁶ سوق فلسطين للأوراق المالية، إحصاءات التداول، www.p-s-e.com

يلعب الوضع السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية دوراً مهماً في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية . وقد اتسم الوضع الأمني في بداية العام 2009 بالتوتر واستمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة . كما ساد العملية السياسية جمود وترقب بين أطرافها، ولم يحدث أي اختراق أو تطور سياسي يمكن أن يمنح الثقة والتعاون في البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية. وكانعكاس للتوتر الأمني، وعدم وضوح الرؤية على الصعيد السياسي، أظهرت البيانات تراجعاً في غالبية مؤشرات أداء سوق فلسطين للأوراق المالية خلال العام 2009. فباستثناء الارتفاع الذي شهده مؤشر القدس، وبنسبة 11.62%، وارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالنسبة نفسها تقريباً، فقد تراجعت باقي المؤشرات بشكل ملحوظ ، إذ انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 29.57% عن العام السابق . وانخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 57.78% لتبلغ حوالي 500.4 مليون دولار . وطال الانخفاض عدد الصفقات حيث تراجعت من 152,319 صفقة إلى 88,838 صفقة. وبأني هذا التراجع في المؤشرات بالرغم من ارتفاع عدد جلسات التداول من 244 إلى 246 جلسة تداول (انظر جدول 6).

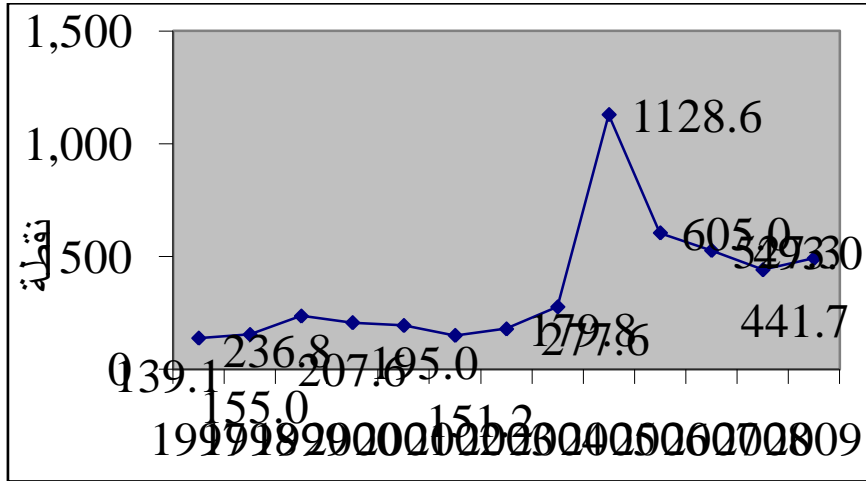
جدول 6: مؤشرات الأداء في سوق فلسطين للأوراق المالية: خلال الأعوام 2005-2009

الفترة	عدد الصفقات	نسبة التغير (%)	عدد الأسهم المتداولة	نسبة التغير (%)	قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	نسبة التغير (%)	القيمة السوقية للأسهم المدرجة (دولار)	نسبة التغير (%)
2005	166,807	511.1	369,567,295	256.6	2,096,178,223	945.2	4,457,227,305	306.5
2006	150,592	9.7-	222,689,351	39.7-	1,067,367,951	49.1-	2,728,811,088	38.8-
2007	157,300	4.5	299,422,814	34.5	813,469,091	23.8-	2,474,679,018	9.3-
2008	152,319	3.2-	339,168,807	13.3	1,185,204,211	45.7	2,123,057,098	14.2-
2009	88,838	41.7-	238,877,373	29.6-	500,393,398	57.8-	2,375,366,531	11.9

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية

جاء الارتفاع الطفيف الذي تحقق في مؤشر القدس بعد ثلاث سنوات من التراجع في قيمة المؤشر بعد العام 2005. وتحقق هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع مؤشرات كافة القطاعات باستثناء قطاع التأمين الذي تراجع بنحو 7%. وسُجل الارتفاع الأكبر في قطاع البنوك وواقع 30.6%. ويستدل من هذا الارتفاع في مؤشر البنوك في السوق المالي الفلسطيني على محدودية تأثير النظام المصرفي الفلسطيني بالأزمة المالية العالمية التي طالعت معظم القطاعات ، وبشكل رئيس القطاع المصرفي . (انظر شكل 4).

شكل 4: مؤشر القدس للفترة (1997-2009)



المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية

تعد مؤشرات السيولة من المؤشرات المهمة على أداء السوق المالي، حيث تقيس هذه المؤشرات قدرة السوق على اجتذاب المستثمرين، ونسبة الأسهم المتداولة من الأسهم المدرجة في السوق. ويحسب معدل دوران الأسهم بقسمة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة على القيمة السوقية للأسهم المدرجة. ويستدل منه على عدد الأسهم المتداولة نسبة إلى العدد الإجمالي للأسهم المدرجة. ويلاحظ من الجدول أدناه التذبذب الحاصل في معدل الدوران خلال السنوات السابقة فبعد الانتعاش الذي طال معظم مؤشرات السوق المالي في العام 2005، ووصل المعدل إلى 47%، توالى الانخفاضات في العاميين التاليين. وعاد المعدل للارتفاع في العام 2008 نتيجة لارتفاع قيمة الأسهم المتداولة وانخفاض القيمة السوقية للأسهم المدرجة، وبلغ أعلى قيمة له منذ إنشاء السوق عند مستوى 55.8%، أي أن أكثر من نصف الأسهم المدرجة تم تداولها في ذلك العام. وشهد العام 2009 انخفاضاً ملحوظاً في هذا المؤشر نتيجة الانخفاض الشديد في قيمة الأسهم المتداولة (انظر جدول 7).

جدول 7: التطورات الحاصلة على مؤشرات السيولة في سوق فلسطين للأوراق المالية - سنوات مختارة

السنة	الدوران (%)	قيمة الأسهم المتداولة إلى GDP (%)
1999	17.7	3.6
2002	7.8	1.3
2003	9.0	1.5
2004	18.3	4.8
2005	47.0	45.2
2006	39.1	16.6
2007	32.9	17.4
2008	55.8	18.4
2009	21.1	7.9

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية

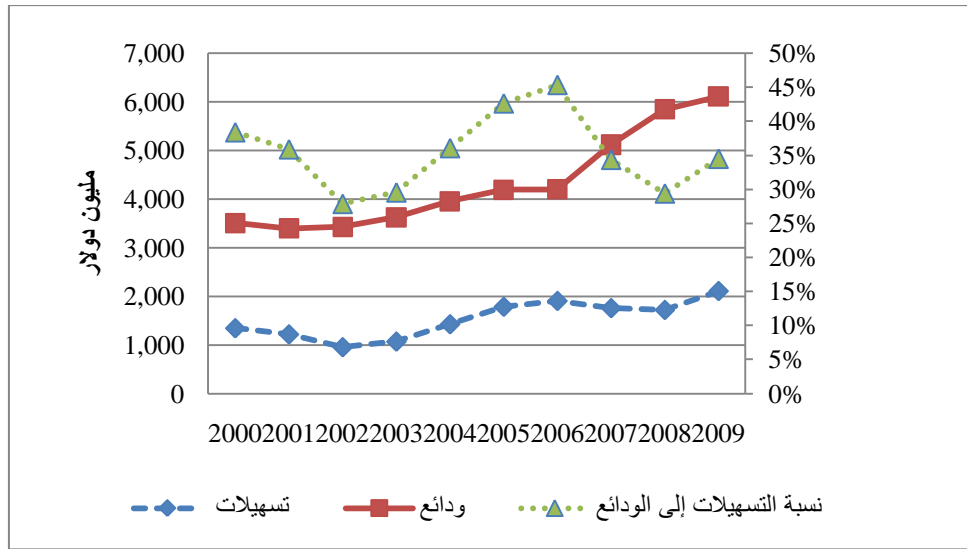
أما المؤشر الثاني: فهو حاصل قسمة قيمة الأسهم المتداولة على الناتج المحلي الاسمي (بالأسعار الجارية). وتشير البيانات

إلى تناغم هذا المؤشر مع معدل الدوران من حيث اتجاه التذبذبات . وتحققت أفضل قيمة للمؤشر في العام 2005. ثم حصل انخفاض في العام التالي . وارتفع المؤشر في العامين 2007 و2008 بعد التحسن في قيمة الأسهم المتداولة بنحو 45%. وانخفض المؤشر بشكل ملحوظ في العام 2009 بعد التراجع الكبير في قيمة الأسهم المتداولة (انظر جدول 7).

6- التطورات المصرفية

تظهر بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2009 حدوث تحسن في أداء الجهاز المصرفي، فقد ارتفعت التسهيلات المقدمة من المصارف بنسبة 15.3% مقارنة بالعام السابق، وقدمت المصارف أعلى مستوى من التسهيلات منذ العام 1995، وبلغ حجم التسهيلات المقدمة نحو 2109 مليون دولار. من جهة أخرى، ارتفع رصيد الودائع خلال العام 2009 بنسبة 4.5% ليبلغ 6111 مليون دولار. وانعكس التحسن في حجم التسهيلات المقدمة بنسبة تفوق التحسن في رصيد الودائع، على ارتفاع نسبة التسهيلات إلى الودائع، حيث ارتفعت النسبة من 31.3% إلى 34.5% خلال العام 2009 (انظر شكل 5).

شكل 5: التطورات الأساسية؛ التسهيلات الائتمانية والودائع
ونسبة التسهيلات للودائع للفترة (2009-2000)

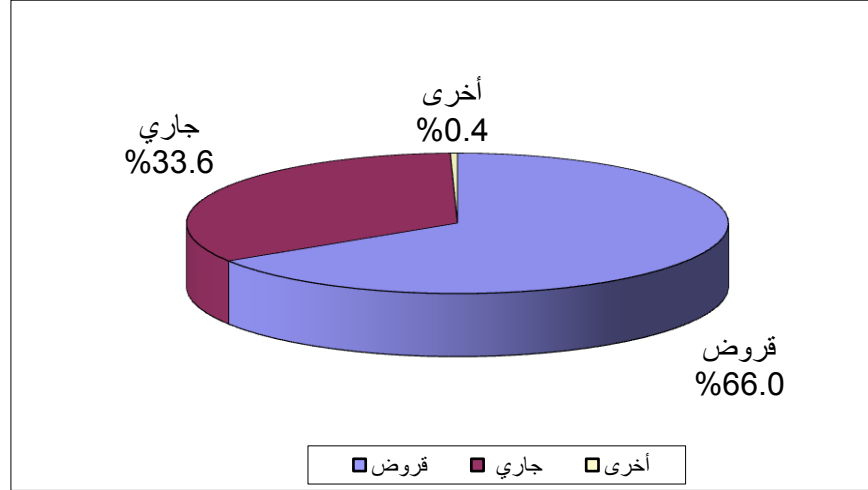


المصدر: دائرة الأبحاث والدراسات، سلطة النقد الفلسطينية، 2009.

استحوذت القروض المقدمة من المصارف على الجزء الأكبر من التسهيلات الائتمانية بنسبة بلغت 66% بعد أن شكلت

61.3% في العام السابق . كما ارتفعت قيمة القروض المقدمة بنحو 303.3 مليون دولار لتبلغ 1391.2 مليون دولار . وتراجعت في المقابل حصة الجاري مدين من 37.8% إلى 33.6%. تجدر الإشارة إلى أن التسهيلات المقدمة للسلطة الوطنية والمؤسسات العامة والسلطات المحلية ارتفعت بنحو 180 مليون دولار، لتبلغ حوالي 672.5 مليون دولار، وشكلت ما نسبته 31.9% من إجمالي التسهيلات المقدمة. إلا أن هذا الارتفاع لا يقلل من أهمية التحسن الكبير الذي طرأ على حجم التسهيلات التي تقدمها المصارف للفئات المختلفة بما فيها السلطة (انظر شكل 6).

شكل 6: التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية حسب النوع، 2009



المصدر: دائرة الأبحاث والدراسات، سلطة النقد الفلسطينية، 2009.

ومن المؤشرات الدالة على التحسن في أداء القطاع المصرفي : انخفاض نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع من 57.7% إلى 51.1% خلال العام 2009. وقد انعكس انخفاض هذه النسبة بشكل ملحوظ على تحسن حجم التسهيلات التي تقدمها المصارف. ومن العوامل الرئيسة التي ساهمت في انخفاض نسبة التوظيفات الخارجية: التعليمات الجديدة التي أصدرتها سلطة النقد، حيث حددت بموجبها الحد الأقصى للتوظيفات الخارجية بنسبة 55% من إجمالي الودائع حتى آب من العام 2009.

7- التعليم

تتميز فلسطين بارتفاع مستوى التعليم للقوى العاملة، الأمر الذي تعكسه بوضوح مستويات التعليم المدرسي والعالي للعمال الفلسطينيين. فقد أظهر مسح القوى العاملة للعام 2008 استمرار ارتفاع نسبة المشاركين في القوى العاملة ممن أنهوا 13 سنة دراسية أو أكثر بلغت 55.3%، يضاف لهم ما نسبته 36.6% ممن أنهوا 10-12 سنة دراسية، بينما بلغت نسبة من لم ينخرطوا في الدراسة على الإطلاق 12.4%⁷.

بلغ عدد الطلاب في التعليم الأساسي والثانوي (0-12 سنة دراسية) 1,097,957 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2007/2008، موزعين بالتساوي تقريباً إناثاً وذكوراً. يتوزعون على 2430 مدرسة يعمل فيها 52,817 معلماً ومعلمة. وبذلك يكون هناك معلم لكل 20.7 طالباً وهي نسبة جيدة نسبياً. وتشرف الحكومة على 75.4% من المدارس، وتدار 12.7% من

⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2008.

المدارس من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا)، و11.9% مدارس خاصة. ويختلف التوزيع السابق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تزيد نسبة المدارس التي تديرها الحكومة في الضفة لتصل إلى 80% مقابل 60% في غزة. في المقابل، ترتفع نسبة مدارس الوكالة في قطاع غزة لتشكّل 34.5% من إجمالي المدارس، فيما لا تتعدّد النسبة 5.3% في الضفة⁸.

يعدّ مؤشر الاكتظاظ في الصفوف الدراسية من المؤشرات المهمة الدالة على مستوى التعليم ونوعية البيئة المحيطة بالعملية التعليمية. ويدلّ انخفاض النسبة على تطور العملية التعليمية وملاءمة بيئة التعليم للطلبة والمعلمين. وتبلغ نسبة الاكتظاظ في الشعبة على مستوى الأراضي الفلسطينية 32.9 طالب لكل شعبة، وهي نسبة مرتفعة بالمقاييس العالمية. وتشير البيانات إلى ارتفاع هذه النسبة في مدارس الوكالة لتبلغ 37.9 وانخفاضها بشكل كبير في المدارس الخاصة عند مستوى 24.5. وعلى المستوى الجغرافي، تزيد النسبة في مدارس قطاع غزة لتبلغ 38.3 مقابل 30.1 في الضفة الغربية.

ومن المؤشرات الأخرى المهمة في مجال التعليم، معدل عدد الطلبة لكل معلم، حيث يؤثر ارتفاع هذا المعدل في قدرة المعلمين على العطاء وتقديم خدمة تعليم بالمستوى المطلوب. وقد بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في الأراضي الفلسطينية 20.8 بواقع 19 في الضفة و24.1 في قطاع غزة. وحسب المتوقع، يرتفع معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس الوكالة (27.3) مقابل 20.1 في مدارس الخلوّمة و14.5 في المدارس الخاصة.

شهد العام الدراسي 2008/2007 تحسناً في مجال التجهيزات والتقنيات التربوية. إذ ارتفعت نسبة المدارس الحكومية التي يوجد فيها مكتبات مدرسية إلى 67% مقارنة مع 65.5% في العام السابق. كما ارتفعت نسبة المدارس التي تحتوي على مختبرات للعلوم من 59% إلى 61.5% ومختبرات حاسوب من 59% إلى 61.4%.

أما بالنسبة للتعليم العالي في الأراضي الفلسطينية، فيوجد 43 مؤسسة تعليم عالٍ (12 جامعة و12 كلية جامعية و19 كلية مجتمع). وقد بلغ عدد الطلاب الجامعيين المسجلين في هذه المؤسسات في العام الدراسي 2008/2007 (180,956) طالباً وطالبة، يمثلون 4.8% من مجموع السكان. ويزيد هذا العدد بنسبة 6.7% عن العام الدراسي السابق. وتستوعب الجامعات التقليدية 52.2% من الطلبة، مقابل 33.4% لجامعة القدس المفتوحة. ويتوزع باقي الطلبة على كليات المجتمع المتوسطة (7.2%) و(3%) في الكليات الجامعية والدبلوم المتوسط.

⁸ www.pmf.ps

⁹ المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 8.